العراقية
المجلات الاكاديمية العلمية
IRAQI Academic Scientific Journals
Al-Itqan Journal of Humanities
available online at
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/575
ISSN: 3105-1073 (OnLine)
المجلة معتمدة بالترقيات العلمية حسب كتاب وزارة التعليم العراقية (46404-1410) في 2026/4/27

الحكم الطولوني في مصر (٢٥٤–٢٩٢هـ / ٨٦٧–٩٠٤م)

م.م حمزة شهاب علي
الكلية التربوية المفتوحة/ مركز واسط الدراسي

The Tulunid Rule in Egypt (254–292 AH / 867–904 CE)

Assistant.Lect.Hamza Shihab Ali
College of Education/ Waasit Study Center
Hshahab@uowasit.edu.iq

المستخلص

يتناول هذا البحث الدولة الطولونية في مصر (٢٥٤–٢٩٢هـ/٨٦٨–٩٠٥م)، بوصفها أول تجربة سياسية ناجحة لحكم محلي مستقل نسبيًا عن الخلافة العباسية. ويهدف إلى تحليل ظروف نشأتها، وتطورها السياسي في عهد أحمد بن طولون وخلفائه، مع بيان النظم الإدارية والعسكرية والاقتصادية التي قامت عليها. كما يسلط الضوء على المظاهر الحضارية والعمرانية التي شهدتها مصر في تلك المرحلة، وأبرزها إنشاء مدينة القطائع وبناء جامع أحمد بن طولون. ويتناول البحث كذلك العوامل الداخلية والخارجية التي أدت إلى ضعف الدولة وسقوطها سنة ٢٩٢هـ/٩٠٥م. وقد اعتمد البحث المنهج التحليلي في دراسة الأحداث وربطها بسياقها التاريخي العام، وانتهى إلى أن قوة الدولة الطولونية قامت على كفاءة الإدارة واستثمار الموارد، في حين كان ضعفها نتيجة اختلال التوازن السياسي والمالي والعسكري.

الكلمات المفتاحية: الدولة الطولونية، أحمد بن طولون، مصر الإسلامية، العصر العباسي، التاريخ الإسلامي.

Abstract

This study examines the Tulunid State in Egypt (254–292 AH / 868–905 CE) as the first successful political experience of a relatively autonomous local rule under the Abbasid Caliphate. It aims to analyze the circumstances of its establishment and political development during the reign of Ahmad ibn Tulun and his successors, while explaining the administrative, military, and economic systems upon which it was based. The study also highlights the cultural and urban aspects that flourished in Egypt during this period, most notably the establishment of the city of al-Qata'i and the construction of the Mosque of Ahmad ibn Tulun. Furthermore, it addresses the internal and external factors that led to the decline and fall of the state in 292 AH / 905 CE. The research adopts the analytical method in examining events within their broader historical context. It concludes that the strength of the Tulunid State was founded upon administrative efficiency and the effective exploitation of resources, whereas its decline resulted from political, financial, and military imbalance.

Keywords: Tulunid State, Ahmad ibn Tulun, Islamic Egypt, Abbasid Era, Islamic History.

المقدمة

يُعد الحكم الطولوني في مصر (٢٥٤–٢٩٢هـ/٨٦٨–٩٠٥م) من المراحل المهمة في التاريخ الإسلامي الوسيط، لما مثّله من تحوّل سياسي بارز تمثل في قيام أول دولة محلية مستقلة نسبيًا عن الخلافة العباسية في مصر بعد الفتح الإسلامي. وقد نشأت هذه الدولة في ظل ظروف اتسمت بضعف السلطة المركزية في بغداد، وتزايد نفوذ القادة العسكريين، واتساع النزعات الإقليمية في بعض الولايات. وفي هذا السياق استطاع أحمد بن طولون أن يؤسس سلطة قوية اعتمدت على التنظيم الإداري المحكم، والجيش المنظم، والاستفادة من الموارد الاقتصادية لمصر. كما شهدت البلاد في عهده وعهد خلفائه تطورًا حضاريًا وعمرانيًا ملحوظًا، تمثل في إنشاء مدينة القطائع وبناء جامع أحمد بن طولون، إلى جانب نشاط اقتصادي وإداري بارز. وانتهت هذه الدولة سنة ٢٩٢هـ/٩٠٥م بعد تعرضها لعوامل ضعف داخلية وضغوط خارجية أعادت مصر إلى الحكم العباسي

المباشر.تنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول مرحلة مفصلية في تاريخ مصر الإسلامي، شهدت بداية تشكل الكيانات السياسية المحلية المستقلة عن السلطة المركزية. كما يبرز أهمية الدولة الطولونية في تطور النظم الإدارية والعسكرية والاقتصادية في مصر، فضلًا عن إسهاماتها الحضارية والعمرانية الواضحة. ويسهم البحث كذلك في فهم طبيعة العلاقة بين المركز العباسي والأقاليم، وأثر ذلك في نشوء الدول الإقليمية في العالم الإسلامي.تتمثل مشكلة البحث في محاولة تفسير الظروف السياسية والإدارية والاقتصادية التي أدت إلى قيام الدولة الطولونية في مصر، وبيان الكيفية التي استطاعت بها تحقيق قدر من الاستقلال والقوة خلال فترة قصيرة، ثم تحليل الأسباب التي أدت إلى ضعفها وسقوطها. وينطلق البحث من تساؤلات رئيسة، من أهمها: ما العوامل التي ساعدت على نشأة الحكم الطولوني؟ وكيف تطورت مؤسسات الدولة الطولونية؟ وما أبرز مظاهرها الحضارية؟ وما الأسباب الحقيقية التي عجلت بزوالها؟اعتمد البحث المنهج التحليلي القائم على دراسة الأحداث التاريخية وربطها بأسبابها ونتائجها، مع الاستفادة من المنهج الوصفي في عرض الوقائع والمؤسسات والنظم المختلفة. كما استند البحث إلى عدد من المصادر التاريخية الأصلية والمراجع الحديثة والدراسات الأكاديمية المتخصصة، بهدف الوصول إلى رؤية علمية متوازنة تفسر نشأة الدولة الطولونية وتطورها وسقوطها ضمن سياقها التاريخي العام.

المبحث الأول: قيام الدولة الطولونية وتطورها السياسي

المطلب الأول: الأوضاع السياسية في مصر قبيل الحكم الطولوني

شهدت مصر قبيل قيام الحكم الطولوني أوضاعًا سياسية مضطربة ارتبطت بتراجع فاعلية السلطة العباسية المركزية خلال القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي، إذ أدّت الأزمات الداخلية في بغداد، ولا سيما الصراع بين قادة الجيش والدوائر الإدارية، إلى ضعف الإشراف المباشر على الولايات، ومنها مصر، التي غدت مجالًا لتبديل الولاة تبعًا لموازين القوى في العاصمة أكثر من ارتباط ذلك بمتطلبات الإدارة المحلية. وقد انعكس هذا الوضع في اضطراب الجهاز الإداري وتراجع الاستقرار السياسي في الولاية(الطبري، ١٩٦٧، ص١٦٢)وكانت مصر تحتل مكانة مركزية في الدولة العباسية بسبب ثقلها الاقتصادي، إذ مثّل خراجها أحد الموارد الأساسية لبيت المال. ولهذا حرصت الخلافة على إبقاء قبضتها الإدارية عليها، غير أن كثرة تبديل الولاة في القرن الثالث الهجري أضعفت سلطة الدولة وهيبتها. وتُظهر أخبار ولاة مصر تعاقب عدد كبير من الحكام خلال مدد قصيرة، بما يدل على غياب الاستقرار المؤسسي وتنامي الطابع المؤقت للولاية، الأمر الذي أتاح لكبار الموظفين المحليين توسيع نفوذهم داخل الجهاز الإداري(الكندي، ١٩٠٨، ص٢١٢).ومن العوامل الحاسمة في هذا السياق صعود نفوذ القادة الأتراك في البلاط العباسي منذ خلافة المعتصم بالله، حيث اعتمدت الدولة على العنصر العسكري التركي في حماية الخلافة وإدارة شؤون الجيش. غير أن هذا النفوذ تطور تدريجيًا حتى أصبح مؤثرًا في تعيين الخلفاء والوزراء والولاة. ونتيجة لذلك غدت ولاية مصر مرتبطة بصراعات القصر العباسي، فأصبح الوالي في كثير من الأحيان ممثلًا لفريق سياسي في سامراء أو بغداد أكثر من كونه حاكمًا ذا مشروع إداري محلي(ابن الأثير، ١٩٩٧، ص٧)وعلى الصعيد المالي، واجهت الدولة العباسية أزمة متنامية بسبب اتساع النفقات العسكرية وتراجع كفاءة التحصيل في بعض الأقاليم، مما دفع المركز إلى تشديد المطالبة بإيرادات مصر. وأدّى ذلك إلى ضغوط ضريبية متزايدة على السكان، وإلى تركيز الولاة على جمع الأموال المرسلة إلى بغداد أكثر من اهتمامهم بالإصلاح الإداري أو تنمية الموارد. وتشير المصادر إلى أهمية منصب صاحب الخراج في مصر، وإلى ما كان له من صلة مباشرة بالسلطة المركزية، وهو ما جعل السياسة المالية أحيانًا منفصلة عن إدارة الوالي نفسه(مسكويه، ٢٠٠٠، ص١٤٥)كما عانت مصر قبيل الحكم الطولوني من ازدواج السلطة داخل الولاية، إذ كان الوالي يتولى الشؤون الأمنية والعسكرية، بينما يُعهد بالخراج إلى مسؤول آخر يرتبط مباشرة بالخلافة. وقد أدّى هذا الفصل بين السلطتين إلى تنازع الاختصاصات وتعطيل القرار، فضلًا عن تنافس مراكز القوى داخل الإدارة. وقد لاحظ المؤرخون أن هذا النمط الإداري أضعف قدرة الوالي على فرض سياسة متماسكة، لأن أدوات السلطة كانت موزعة بين جهات متعددة(المقريزي، ١٩٩٨، ص٣١٥). ومن جهة أخرى، كانت الخلافة العباسية منشغلة في تلك المرحلة باضطرابات واسعة في أطراف الدولة، وبصراعات الخلافة نفسها، مما قلل من اهتمامها بالتفاصيل اليومية لإدارة مصر. وهذا الانشغال أتاح للقيادات المحلية والعسكرية في الولايات مساحة أوسع للمبادرة والاستقلال الفعلي. ومن هنا يمكن فهم الكيفية التي استطاع بها أحمد بن طولون، بعد قدومه إلى مصر سنة ٢٥٤هـ/٨٦٨م، أن يتحرك تدريجيًا نحو توسيع نفوذه دون صدام مباشر وفوري مع الخلافة، مستفيدًا من هشاشة المركز وتباعده الجغرافي والسياسي(البلوي، ٢٠٢٣، ص٣٢-٣٥). ويبدو أن المجتمع المصري كان ميالًا إلى تقبل سلطة قوية مستقرة بعد عقود من التبدل الإداري والاضطراب المالي، فالحاجة إلى الأمن، وانتظام الري، وضبط الجباية، كانت من القضايا الملحة لدى السكان والنخب الإدارية على السواء. لذلك وجد ابن طولون بيئة سياسية قابلة لإعادة بناء السلطة على أساس محلي أكثر استقرارًا، وهو ما يفسر سرعة رسوخ حكمه نسبيًا في السنوات اللاحقة(شلبي، ١٩٨٨، ص١١٦).

المطلب الثاني: تأسيس الحكم الطولوني

ارتبط تأسيس الحكم الطولوني في مصر بصعود شخصية أحمد بن طولون، الذي مثّل نموذجًا للقائد العسكري والإداري القادر على استثمار التحولات البنيوية التي أصابت الدولة العباسية في القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي. ولم يكن ظهوره حدثًا معزولًا عن سياقه السياسي، بل جاء نتيجة مباشرة لضعف السلطة المركزية، وتنامي نفوذ القادة العسكريين الأتراك، واتساع هامش الاستقلال الفعلي في الولايات البعيدة عن بغداد. وقد استطاع أحمد بن طولون أن يحول ولايته على مصر من منصب تابع للخلافة إلى سلطة إقليمية قوية اتخذت ملامح الدولة المستقلة مع بقاء الرابطة الاسمية بالخلافة العباسية(ابن تغري بردي، د.ت، ص٢٠)ينتمي أحمد بن طولون إلى أصل تركي؛ إذ كان أبوه طولون من المماليك الذين دخلوا خدمة الدولة العباسية، ثم ارتقى في مراتبها العسكرية. ونشأ أحمد في بيئة سياسية وعسكرية أهلته لتولي المناصب العليا، كما تلقى قدرًا من التعليم الديني والإداري جعله أكثر كفاءة من كثير من القادة العسكريين المعاصرين له. وتذكر المصادر أنه جمع بين الخبرة العسكرية والقدرة على التدبير المالي والسياسي، وهي صفات كان لها أثر حاسم في نجاح مشروعه السياسي لاحقًا(البلوي، ٢٠٢٣.، ص٣٢)وقد دخل أحمد بن طولون مصر سنة ٢٥٤هـ/٨٦٨م نائبًا عن باكباك التركي، الذي ولاه الخليفة العباسي مصر اسمًا، فجعل ابن طولون نائبًا عنه في إدارة الولاية. وكانت هذه الصيغة الإدارية شائعة في ذلك العصر، إذ يتولى القائد النافذ المنصب رسميًا، ثم ينيب عنه من يباشر الحكم فعليًا. غير أن أحمد بن طولون سرعان ما أثبت قدرته على الإمساك بزمام الأمور، مستفيدًا من بعد مصر عن مركز الخلافة، ومن الانقسامات القائمة بين رجال الإدارة والعسكر فيها(الكندي، ١٩٠٨، ص٣٣٩)في السنوات الأولى من ولايته واجه أحمد بن طولون تحديًا رئيسًا تمثل في نفوذ كبار الموظفين الماليين المرتبطين مباشرة ببغداد، وفي مقدمتهم ابن المدبر الذي كان مسؤولًا عن الخراج. وقد أدرك ابن طولون أن السيطرة السياسية لا يمكن أن تكتمل دون السيطرة على الموارد المالية، ولذلك دخل في صراع تدريجي مع هذا الجهاز، انتهى بإضعاف نفوذ خصومه وتعزيز سلطته على المال والإدارة معًا. ويُعد هذا التحول نقطة مفصلية في تأسيس الحكم الطولوني، لأنه نقل السلطة من مجرد ولاية عسكرية إلى نظام حكم متكامل قائم على الموارد المحلية(سالم، ١٩٨٥، ص١٠٥). ومع ترسيخ سلطته الداخلية، شرع أحمد بن طولون في بناء قاعدة سياسية وعسكرية مستقلة نسبيًا عن الخلافة. فأنشأ جيشًا خاصًا ضم الأتراك والسودان وغيرهم من العناصر العسكرية، وربط ولاءه بشخصه لا ببغداد. كما حرص على استقطاب الكفاءات الإدارية، وتنظيم الدواوين، وضبط الجباية، وتخفيف بعض المظالم المالية التي أثقلت السكان في العهود السابقة. وقد أسهمت هذه السياسة في كسب تأييد قطاعات من المجتمع المصري، ولا سيما كبار الموظفين وأرباب المصالح(ابن تغري بردي، د.ت، ص٢٥)ومن أبرز مظاهر تأسيس الدولة الطولونية إنشاء مدينة القطائع سنة ٢٥٦هـ/٨٧٠م تقريبًا، لتكون مقرًا جديدًا للحكم إلى جانب الفسطاط والعسكر. ولم يكن إنشاء هذه المدينة مجرد توسع عمراني، بل كان إعلانًا سياسيًا عن قيام مركز سلطة جديد مستقل عن البنى الإدارية السابقة. فقد ضمت القطائع قصور الحكم، والثكنات العسكرية، والدواوين، ومساكن الجند والموظفين، بما يعكس تصورًا واضحًا لدولة ناشئة تمتلك أدواتها المؤسسية الخاصة(حسن، ١٩٦٤، ص٢١٥)كما توسعت سلطة أحمد بن طولون خارج مصر، فنجح في ضم الشام تدريجيًا إلى نفوذه، مستفيدًا من اضطراب الأوضاع في تلك المنطقة وعجز الخلافة عن فرض سيطرتها المباشرة. وقد منح هذا التوسع الدولة الطولونية عمقًا استراتيجيًا مهمًا، وربط بين مصر والشام تحت سلطة واحدة، وهو ما زاد من مكانتها السياسية والعسكرية في المشرق الإسلامي. ولم يعد ابن طولون مجرد والٍ على مصر، بل أصبح حاكمًا إقليميًا ينافس المركز العباسي في النفوذ، مع استمرار الدعاء للخليفة على المنابر وإظهار الطاعة الشكلية له(ابن الأثير، ١٩٩٧، ص٣٠). وتكشف علاقة أحمد بن طولون بالخلافة العباسية عن قدر كبير من البراغماتية السياسية؛ إذ تجنب في بداية أمره إعلان الانفصال الصريح، وحرص على المحافظة على الشرعية الرسمية، لكنه في الواقع كان يدير دولة شبه مستقلة. وعندما اشتد النزاع بينه وبين الموفق طلحة، أخي الخليفة المعتمد وصاحب النفوذ الحقيقي في الدولة، ظهر بوضوح مدى التحول الذي طرأ على مكانة ابن طولون، إذ أصبح طرفًا سياسيًا لا مجرد تابع إداري(الطبري، ١٩٦٧، ص٣٥٤).

المطلب الثالث: تطور الحكم في عهد خلفائه

مثّلت وفاة أحمد بن طولون سنة ٢٧٠هـ/٨٨٤م نقطة تحول جوهرية في تاريخ الدولة الطولونية، إذ انتقلت السلطة إلى ابنه خمارويه بن أحمد بن طولون، في سابقة سياسية أبرزت انتقال الحكم الوراثي داخل دولة إقليمية نشأت في إطار التبعية الاسمية للخلافة العباسية. وقد كشف هذا الانتقال عن قدر من التماسك الذي بلغته الدولة في عهد مؤسسها، غير أنه أظهر كذلك التحديات المرتبطة بإدارة السلطة بعد غياب الشخصية المؤسسة، ولا سيما ما يتصل بضبط الجيش، واحتواء طموحات القادة، والمحافظة على التوازن مع بغداد(ابن الأثير، ١٩٩٧، ص٩٥)واجه خمارويه منذ توليه الحكم معارضة من بعض القادة العسكريين الذين شككوا في قدرته على إدارة الدولة لصغر سنه وحداثة تجربته السياسية. كما سعت الخلافة

العباسية إلى استغلال هذا الظرف لإعادة بسط نفوذها المباشر على مصر والشام. إلا أن خمارويه أظهر قدرة سياسية وعسكرية ملحوظة في السنوات الأولى من حكمه، فتمكن من استمالة كبار الجند، وإعادة ترتيب القيادة العسكرية، ومواجهة الحملات العباسية التي توجهت نحو الشام(ابن خلكان، ١٩٧١، ص٢٠٢)وقد كانت معركة الطواحين سنة ٢٧١هـ/٨٨٥م من أبرز الأحداث التي كرّست مكانة خمارويه، إذ انتهت بانتصار القوات الطولونية على الجيش العباسي بقيادة أبي العباس بن الموفق. وأسهم هذا الانتصار في تثبيت سلطة خمارويه داخليًا، كما فرض على الخلافة التعامل معه بوصفه قوة سياسية لا يمكن تجاوزها. ومن ثم دخل الطرفان في تسوية سياسية أقرت بخمارويه واليًا على مصر والشام والثغور مدة محددة، مقابل التزامه بدفع الأموال السنوية واستمرار الدعاء للخليفة العباسي(حسن، ١٩٦٤، ص٢١٥). وتُظهر هذه التسوية أن الدولة الطولونية بلغت في عهد خمارويه درجة متقدمة من الاستقلال السياسي، إذ تحولت العلاقة مع الخلافة من التبعية الإدارية المباشرة إلى صيغة اعتراف متبادل بالمصالح. كما مثّلت هذه المرحلة تطورًا مهمًا في تاريخ الولايات الإسلامية، حيث أصبح من الممكن قيام سلطة إقليمية قوية تحتفظ بشرعية اسمية للخلافة مع استقلال فعلي في الإدارة والجيش والمالية(ابن تغري بردي، د.ت، ص٣٠)ومن الناحية الداخلية، اتجه خمارويه إلى تعزيز مظاهر الملك والهيبة السياسية، فأنفق على القصور والبساتين والمواكب، وعُرف بلاطه بالبذخ والترف مقارنة بما كان عليه عهد والده. وقد ارتبط ذلك بمحاولة ترسيخ صورة الدولة المستقرة ذات السيادة، إلا أن هذا التوجه ترتب عليه استنزاف مالي تدريجي، ولا سيما مع استمرار الإنفاق الكبير على الجيش والأعطيات. وتورد المصادر أخبارًا كثيرة عن قصره الشهير وبساتينه ونفقاته الواسعة، وإن كان بعضها لا يخلو من مبالغة روائية معتادة في أخبار الملوك(المقريزي، ١٩٩٨، ج٢، ص٢٥٥).ومن أبرز مظاهر المكانة السياسية للدولة الطولونية في عهده زواج ابنته قطر الندى من الخليفة العباسي المعتضد بالله سنة ٢٨٢هـ/٨٩٥م تقريبًا، وهو حدث تجاوز طابعه الأسري إلى بعده السياسي، إذ مثّل تقاربًا بين البيت العباسي والبيت الطولوني، كما دلّ على اعتراف الخليفة بمكانة خمارويه ونفوذه. وقد استُخدم هذا الزواج في المصادر بوصفه دليلًا على ثراء الدولة الطولونية ومكانتها، لما ارتبط به من جهاز كبير ونفقات لافتة(زيدان، د.ت.، ص٤٤).وعلى المستوى الإداري، حافظ خمارويه على كثير من النظم التي أرساها والده، مثل استمرار الدواوين، والعناية بالخراج، وربط الجيش بالدولة من خلال العطاء المنتظم. إلا أن شخصيته السياسية اختلفت عن شخصية أحمد بن طولون؛ إذ اتسمت بدرجة أكبر من الميل إلى المصالحة والاسترضاء، وهو ما ضمن له هدوءًا نسبيًا، لكنه جعل نفوذ القادة العسكريين أكثر اتساعًا داخل بنية الحكم(الكندي، ١٩٠٨، ص٣٤٤). وبمقتل خمارويه سنة ٢٨٢هـ/٨٩٦م دخلت الدولة الطولونية مرحلة اضطراب سريع، إذ تولى ابنه جيش بن خمارويه الحكم، لكنه لم يلبث أن عُزل وقُتل بعد فترة قصيرة نتيجة الصراعات الداخلية. ثم تولى بعده هارون بن خمارويه، وهو صغير السن، فأصبحت السلطة الفعلية بيد القادة والوزراء، وتزايدت المنافسات بين مراكز القوى داخل الدولة. وقد أضعف هذا الوضع تماسك الإدارة وأفقد الأسرة الطولونية قدرتها على السيطرة المباشرة(الطبري، ١٩٦٧، ج١٠، ص٥٠).وفي الوقت نفسه، كانت الخلافة العباسية قد استعادت شيئًا من قوتها العسكرية والإدارية في عهد المعتضد ثم المكتفي بالله، فوجدت في ضعف الطولونيين فرصة مناسبة لإنهاء استقلالهم. وقد بدأت الحملات العباسية تستعيد مواقعها في الشام، ثم تقدمت نحو مصر في ظل الانقسام الداخلي الطولوني وتراجع الموارد المالية. ولم يعد بمقدور الحكام المتأخرين تعبئة الجيش أو المحافظة على الولاءات السابقة(عنان، ١٩٧٩، ص١٢٥).وانتهى هذا المسار بسقوط الدولة الطولونية سنة ٢٩٢هـ/٩٠٥م، حين دخلت القوات العباسية مصر وأنهت حكم آخر أمرائها شيبان بن أحمد بن طولون. وبذلك عادت مصر إلى السلطة العباسية المباشرة بعد نحو ثمانية وثلاثين عامًا من الحكم الطولوني، الذي مثّل أول تجربة ناجحة نسبيًا لقيام دولة محلية مستقلة في مصر الإسلامية بعد الفتح(المقريزي، ١٩٩٨، ص٢٨٥).

المبحث الثاني: النظم الإدارية والعسكرية والاقتصادية

المطلب الأول: التنظيم الإداري والمالي

شكّل التنظيم الإداري والمالي أحد أهم الأسس التي قامت عليها الدولة الطولونية، إذ أدرك أحمد بن طولون منذ بداية حكمه أن الاستقلال السياسي لا يمكن أن يتحقق من دون بناء جهاز إداري قادر على إدارة الموارد المحلية بكفاءة، وتحرير الولاية من التبعية المالية المباشرة لبغداد. ومن ثم اتجه إلى إعادة تنظيم الدواوين، وإحكام الرقابة على الجباية، وتوسيع صلاحيات السلطة المحلية، بما مكّن الدولة من التحول من مجرد ولاية عباسية إلى كيان سياسي يتمتع بقدر كبير من الاستقلال العملي(الكندي، ١٩٠٨، ص٣٤٠).ورث ابن طولون جهازًا إداريًا عباسيًا قائمًا في مصر، كان يعتمد على تقاليد الدواوين التي استقرت منذ العصرين الأموي والعباسي المبكر، مثل ديوان الخراج، وديوان الرسائل، وديوان الجند، وديوان البريد. غير أن هذا الجهاز كان يعاني قبيل قيام الدولة الطولونية من الازدواجية والتنازع بين الوالي وأصحاب الخراج المرتبطين مباشرة بالخلافة. ولذلك سعى ابن طولون إلى توحيد السلطة التنفيذية والمالية تحت إشرافه المباشر، بما أنهى كثيرًا من مظاهر الانقسام الإداري السابقة(ابن

كثير، د.ت.، ص١٦٨)وقد تمثلت الخطوة الأولى في إحكام السيطرة على ديوان الخراج، الذي كان يمثل العمود الفقري للإدارة المالية في مصر. وكانت موارد الخراج الزراعي تمثل المصدر الأكبر لدخل الدولة، نظرًا لخصوبة الأراضي المصرية وانتظام الزراعة القائمة على نظام الري النيلي. لذا حرص أحمد بن طولون على متابعة هذا الديوان بدقة، ومراجعة السجلات، وتقليص نفوذ الوسطاء الذين استفادوا سابقًا من ضعف الرقابة. وقد أدّى ذلك إلى زيادة الإيرادات وتحسين قدرة الدولة على تمويل الجيش والمشروعات العمرانية(سيدة إسماعيل، ١٩٨٨، ص٨٥)ومن الشخصيات البارزة في التنظيم المالي الطولوني أحمد بن المدبر، الذي كان قد تولى إدارة الخراج قبل استقرار حكم ابن طولون، ثم دخل معه في صراع حول النفوذ المالي والإداري. ويكشف هذا الصراع عن مركزية المال في بناء السلطة الطولونية؛ إذ لم يكن الاستقلال العسكري ممكنًا من دون السيطرة على موارد البلاد. وبعد إبعاد خصومه الماليين، أصبح ابن طولون المتحكم الفعلي في موارد مصر، وهو ما مثّل نقطة تحول حاسمة في تطور الدولة (سالم، ١٩٨٥، ص١٠٥). كما اهتمت الإدارة الطولونية بتنظيم دواوين الكتابة والمراسلات، إذ اعتمدت على الكتّاب وأهل الخبرة في تحرير المكاتبات الرسمية، وضبط أوامر الولاية، وتسجيل الإيرادات والنفقات. وقد حافظت الدولة في هذا الجانب على كثير من التقاليد الإدارية العباسية، لكنها منحتها طابعًا محليًا أكثر استقلالًا. ويبدو أن الكفاءة البيروقراطية كانت عنصرًا مهمًا في نجاح الحكم الطولوني، لأن الدولة لم تعتمد على القوة العسكرية وحدها، بل على جهاز إداري قادر على الاستمرار(ابن تغري بردي، د.ت، ص٢٥)وفي مجال الرقابة، استفاد ابن طولون من نظام البريد والاستخبار الذي ورثته الدولة من العباسيين، فاستُخدم في متابعة أحوال الأقاليم ونقل الأخبار وضبط الموظفين المحليين. وكان البريد يؤدي وظيفة إدارية وأمنية في آن واحد، إذ يربط العاصمة الجديدة القطائع بمراكز الحكم في سائر أنحاء مصر، ويسهم في سرعة تنفيذ القرارات ومتابعة الولاة المحليين(ابن الأثير، ١٩٩٧، ص٣٠)أما من الناحية المالية، فقد اتسمت السياسة الطولونية بمحاولة الموازنة بين زيادة الإيرادات وعدم إثقال السكان بأعباء مفرطة تؤدي إلى الاضطراب. وتشير بعض المصادر إلى أن ابن طولون خفف عددًا من المظالم المالية، واهتم بإصلاح الجسور والترع، لأن انتظام الري كان شرطًا أساسيًا لازدهار الزراعة ومن ثم زيادة الخراج. ويُظهر هذا التوجه فهمًا اقتصاديًا يقوم على تنمية المورد لا مجرد استنزافه، وهو ما يفسر الوفرة المالية التي تمتعت بها الدولة في عهده وعهد خمارويه من بعده(الذهبي، ٢٠٠٣، ص٣٥)كما ساعدت هذه الوفرة على تمويل مشروعات عمرانية كبيرة، مثل بناء مدينة القطائع، وإنشاء الجامع الطولوني، وتشييد القصور والثكنات. ولم تكن هذه المشروعات ذات طابع رمزي فحسب، بل عكست قدرة الإدارة المالية على تعبئة الموارد وتوجيهها نحو تأسيس مركز حكم جديد. ويُعد ذلك دليلًا على نجاح التنظيم المالي في تجاوز نمط الجباية التقليدية إلى نمط الدولة المنظمة ذات الأولويات السياسية والعمرانية (عبد التواب، ١٩٨٢، ص٧٧)وفي عهد خمارويه استمر الجهاز الإداري الذي وضعه والده، غير أن النفقات ارتفعت بدرجة واضحة نتيجة اتساع الأعطيات العسكرية والإنفاق على البلاط والمظاهر الرسمية. وقد أدى ذلك إلى ضغط متزايد على الخزانة، رغم استمرار موارد مصر الزراعية. ومع مرور الوقت بدأت الدولة تواجه صعوبات مالية أثّرت في قدرتها على ضبط الجيش والحفاظ على نفوذها الخارجي، ولا سيما في العقود الأخيرة من عمرها(ابن تغري بردي، د.ت، ص٤٠).

المطلب الثاني: النظام العسكري

مثّل النظام العسكري أحد المرتكزات الأساسية التي قامت عليها الدولة الطولونية، إذ إن نشأتها ارتبطت في الأصل بصعود قائد عسكري استطاع تحويل ولايته على مصر إلى سلطة إقليمية مستقلة نسبيًا. وقد أدرك أحمد بن طولون منذ استقراره في الحكم أن نجاح مشروعه السياسي مرهون بامتلاك قوة عسكرية تدين له بالولاء المباشر، وقادرة على حماية الدولة داخليًا، وردّ محاولات الخلافة العباسية لاستعادة السيطرة المباشرة، فضلًا عن تأمين حدود مصر والتوسع نحو بلاد الشام. ومن ثم كان بناء الجيش الطولوني خطوة مركزية في تأسيس الدولة واستمرارها(البلوي، ٢٠٢٣، ص٥٥)اعتمد أحمد بن طولون في بداية أمره على القوات التي رافقته من العراق، وهي قوات ذات طابع تركي في الغالب، ثم عمد إلى توسيع قاعدته العسكرية من خلال تجنيد عناصر متعددة شملت الأتراك، والسودان، والروم، وبعض العناصر المحلية. ويكشف هذا التنوع عن تأثر الدولة الطولونية بالنمط العسكري العباسي القائم على الجند المحترفين متعددي الأصول، مع ربط ولائهم بالقائد الذي يمنحهم الرواتب والإقطاعات. وقد مكّن هذا التكوين ابن طولون من تقليل الاعتماد على القوى المحلية التقليدية التي قد تتبدل ولاءاتها تبعًا للظروف السياسية(ابن تغري بردي، د.ت، ص٢٥)وكانت القيادة العليا للجيش مركزة في يد الحاكم نفسه، إذ جمع أحمد بن طولون بين السلطتين السياسية والعسكرية، وأشرف مباشرة على تنظيم القوات وتوزيع المهام والإنفاق العسكري. وقد منح ذلك الدولة درجة عالية من الانضباط، لأن الجيش لم يكن مؤسسة منفصلة عن الحكم، بل كان أداته الرئيسة في فرض السلطة. كما اعتمد ابن طولون على قادة مقربين يرتبط نفوذهم بولائهم الشخصي له، وهي سمة شائعة في الدول العسكرية الناشئة(حسن، ١٩٦٤، ص٢٠٠)ومن الناحية التنظيمية، قُسِّم الجيش إلى فرق ووحدات متخصصة، ضمت المشاة والفرسان، إلى جانب

وحدات الحرس الخاص. وكان سلاح الفرسان يمثل العنصر الأهم في الحروب الميدانية، ولا سيما في المعارك التي خاضتها الدولة في بلاد الشام، حيث كانت الحركة السريعة والمناورة عاملًا حاسمًا. كما اهتمت الدولة بتوفير السلاح والدواب، وبناء المخازن العسكرية اللازمة لاستدامة العمليات القتالية(زبيدة، ١٩٨٩، ص١١٨)ولم يقتصر النظام العسكري الطولوني على الجانب البشري، بل ارتبط ببنية عمرانية وإدارية تخدمه. فقد أنشأ أحمد بن طولون مدينة القطائع لتكون مركزًا للحكم والجيش معًا، وضمت المدينة ثكنات خاصة للجنود بحسب أعراقهم ووظائفهم، وهو ما يعكس حرص الدولة على تنظيم الجيش مكانيًا وإداريًا. كما أسهم هذا التنظيم في سرعة الحشد العسكري، وربط المؤسسة العسكرية مباشرة بالعاصمة السياسية الجديدة(المقريزي، ١٩٩٨، ص٣١٥).وقد ظهر أثر هذا النظام بوضوح في الحملات العسكرية التي خاضها أحمد بن طولون لتوسيع نفوذه في الشام. إذ استطاع بجيشه المنظم أن يفرض سلطته على دمشق وحمص وحلب وبعض الثغور، مستفيدًا من ضعف السلطة العباسية وانشغالها بصراعاتها الداخلية. وقد منح هذا التوسع الدولة عمقًا استراتيجيًا، لأن السيطرة على الشام كانت تمثل خط الدفاع الأول عن مصر من جهة المشرق(ابن الأثير، ١٩٩٧، ص٣٠).وفي عهد خمارويه بن أحمد بن طولون استمر الجيش بوصفه الدعامة الرئيسة للدولة، بل ازدادت أهميته في مواجهة الحملات العباسية التي حاولت استرداد الشام ومصر عقب وفاة المؤسس. وقد أثبت الجيش الطولوني كفاءته في معركة الطواحين سنة ٢٧١هـ/٨٨٥م، حيث تمكن من هزيمة القوات العباسية وتثبيت نفوذ الدولة. ويُعد هذا الانتصار من أبرز الشواهد على ما بلغه التنظيم العسكري الطولوني من قوة في أواخر القرن الثالث الهجري(حسن، ١٩٦٤، ص٢١٥). غير أن اتساع الجيش وارتفاع نفقاته فرضا أعباء مالية كبيرة على خزينة الدولة، خاصة في عهد خمارويه الذي بالغ في الأعطيات والإنفاق على القادة والجند لضمان ولائهم. وقد أدى ذلك إلى تحول الجيش تدريجيًا من أداة استقرار إلى عنصر ضغط على الدولة، لأن استمرار ولائه أصبح مرهونًا بتدفق الأموال. وعندما بدأت الموارد تضعف في أواخر العصر الطولوني، ظهرت آثار هذا الخلل سريعًا في صورة اضطرابات وصراعات داخلية(ابن تغري بردي، د.ت، ص٣٩).

كما أن اعتماد الدولة على العناصر العسكرية الأجنبية أو المجلوبة من خارج المجتمع المحلي حدّ من اندماج الجيش في البيئة المصرية، وجعل ولاء كثير من الجند مرتبطًا بالمصالح الشخصية أكثر من ارتباطه بفكرة الدولة ذاتها. ولذلك، حين ضعفت القيادة السياسية بعد مقتل خمارويه، أصبح بعض القادة العسكريين طرفًا في الصراع على السلطة بدل أن يكونوا أداة لحمايتها(الطبري، ١٩٦٧، ص٥٠). وفي السنوات الأخيرة من الدولة الطولونية، تراجع الانضباط العسكري، واشتد التنافس بين القادة، كما عجزت السلطة عن دفع الأعطيات بانتظام. وعندما تقدمت القوات العباسية نحو مصر سنة ٢٩٢هـ/٩٠٥م، لم تعد الدولة تمتلك الجيش الموحد القادر على المقاومة كما كان الحال في عهد أحمد بن طولون وخمارويه. ومن ثم كان انهيار النظام العسكري أحد الأسباب المباشرة لسقوط الدولة(ابن الأثير، ١٩٩٧، ص٢١٧).

المطلب الثالث: النشاط الاقتصادي

مثّل النشاط الاقتصادي أحد الأسس الجوهرية التي قامت عليها الدولة الطولونية، إذ إن نجاح أحمد بن طولون في إقامة سلطة إقليمية قوية في مصر ارتبط بقدرته على استثمار الموارد الاقتصادية وتنظيمها. وقد امتلكت مصر في القرن الثالث الهجري مقومات اقتصادية متميزة، من أهمها خصوبة الأراضي الزراعية، وتطور شبكات الري، وموقعها التجاري المتوسط بين أقاليم العالم الإسلامي، فضلًا عن خبراتها الصناعية المتراكمة. لذلك شكّلت البنية الاقتصادية عاملًا رئيسًا في صعود الدولة الطولونية واستمرارها عدة عقود(سالم، ١٩٨٥، ص١٠١)كانت الزراعة تمثل العمود الفقري للاقتصاد المصري في العصر الطولوني، كما كانت الحال في المراحل السابقة. واعتمدت هذه الزراعة على انتظام فيضان النيل، وعلى كفاءة شبكات الجسور والترع والقنوات. ولهذا أولت الإدارة الطولونية اهتمامًا واضحًا بصيانة البنية المائية، لأن أي اضطراب فيها يؤدي إلى تراجع الإنتاج الزراعي ومن ثم انخفاض موارد الخراج. وتشير المصادر إلى عناية أحمد بن طولون بإصلاح بعض الجسور ومتابعة شؤون الري، وهو ما انعكس على استقرار الإنتاج وزيادة المحاصيل الزراعية(البلوي، ٢٠٢٣.، ص١٦٣)كما استفادت الدولة من الخبرة المصرية الطويلة في إدارة الأرض الزراعية ومسحها وتقدير ضرائبها. وقد مكّن هذا الإرث الإداري السلطة الطولونية من تحسين التحصيل المالي دون إحداث قطيعة مع النظم السابقة. وتفيد بعض الدراسات أن موارد الخراج في مصر خلال هذه المرحلة شهدت نموًا ملحوظًا نتيجة الجمع بين زيادة الإنتاج وتشديد الرقابة على جباية الضرائب، وهو ما وفر للدولة قاعدة مالية قوية دعمت مشروعها السياسي والعسكري(المسعودي، ٢٠١٢، ص١٤٧).وإلى جانب الزراعة، كان للتجارة دور مهم في تنشيط الاقتصاد الطولوني. فقد احتلت مصر موقعًا استراتيجيًا يربط بين البحر المتوسط والبحر الأحمر، وبين المشرق والمغرب الإسلامي. وقد أسهم هذا الموقع في ازدهار حركة التبادل التجاري عبر الموانئ والأسواق الداخلية، ولا سيما في الإسكندرية ودمياط والفسطاط. كما أن الاستقرار النسبي الذي وفرته الدولة ساعد على أمن الطرق التجارية، وزاد من ثقة التجار واستمرار تدفق السلع(المقريزي، ١٩٩٨، ص٣١٥).وشملت التجارة في تلك الفترة الحبوب، والمنسوجات، والزيوت، والورق، وبعض السلع الشرقية العابرة مثل التوابل والعطور. كما

استفادت الدولة من الرسوم الجمركية والضرائب التجارية المفروضة على حركة الموانئ والأسواق، فغدت التجارة موردًا ماليًا مهمًا إلى جانب الخراج الزراعي. وتؤكد الدراسات الاقتصادية أن مصر حافظت في العصر الطولوني على مكانتها مركزًا تجاريًا مهمًا داخل المجال الإسلامي(المقريزي، ١٩٩٨، ص٣١٨).أما الصناعة، فقد عرفت مصر الطولونية استمرارًا في عدد من الصناعات التقليدية وازدهارًا في بعضها، خاصة صناعة النسيج. وكانت مدن تنيس ودمياط والفسطاط من أبرز مراكز إنتاج الأقمشة الكتانية والحريرية، التي اشتهرت بجودتها داخل الأسواق الإسلامية. كما نشطت صناعات الزجاج، وصياغة المعادن، وصناعة السفن في بعض المدن الساحلية. وقد ساعد توفر المواد الخام، وكثرة الأيدي العاملة الماهرة، واتساع الأسواق، على استمرار هذا النشاط الصناعي(المقريزي، ١٩٩٨، ص٣١٥). ومن مظاهر القوة الاقتصادية للدولة الطولونية قدرتها على تمويل مشروعات عمرانية كبرى، مثل إنشاء مدينة القطائع، وبناء جامع أحمد بن طولون، وإقامة القصور والدواوين والمرافق العامة. وتكشف هذه المشروعات عن وجود جهاز مالي قادر على تعبئة الموارد وتخصيصها وفق أهداف الدولة. كما أسهمت هذه الأعمال في تنشيط السوق المحلية، عبر تشغيل أعداد كبيرة من البنّائين والصناع والحرفيين(سالم، ١٩٨٥، ص١١٠)غير أن النشاط الاقتصادي شهد تحولًا واضحًا في عهد خمارويه بن أحمد بن طولون، إذ استمرت الموارد قوية نسبيًا، لكن النفقات العامة ارتفعت بسبب تضخم الأعطيات العسكرية، وكثرة الإنفاق على البلاط، والمبالغة في مظاهر الترف السياسي. وقد أدى ذلك إلى ضغط متزايد على خزينة الدولة، رغم استمرار قوة الاقتصاد الزراعي والتجاري. ومن ثم بدأ التوازن بين الإيرادات والمصروفات يميل تدريجيًا نحو الاختلال(ابن تغري بردي، د.ت، ص٣٩)كما أن اعتماد الدولة بدرجة كبيرة على الخراج الزراعي جعلها حساسة لأي اضطراب سياسي أو إداري. فضعف الرقابة على الجباية، أو تراجع كفاءة الري، أو الصراعات الداخلية، كانت عوامل تؤثر مباشرة في حجم الموارد. ومع اضطراب الحكم بعد مقتل خمارويه، تراجعت الإدارة المالية، وازدادت سيطرة القادة العسكريين على الموارد، مما أضعف القاعدة الاقتصادية للدولة(الكندي، ١٩٠٨، ص٣٥٤)وفي السنوات الأخيرة من الحكم الطولوني، أصبح الضعف الاقتصادي أحد العوامل الرئيسة التي مهدت لسقوط الدولة، لأن تراجع الموارد حدّ من قدرة السلطة على تمويل الجيش وضبط الأقاليم. وعندما تقدمت القوات العباسية نحو مصر سنة ٢٩٢هـ/٩٠٥م، لم تعد الدولة تمتلك الإمكانات المالية التي مكنتها سابقًا من الصمود والتوسع. وبذلك ارتبط سقوطها ارتباطًا وثيقًا باختلال بنيتها الاقتصادية، إلى جانب عواملها السياسية والعسكرية(الحموي، ١٩٩٥، ص١٩٥).

المبحث الثالث: الحياة الحضارية وسقوط الدولة الطولونية

المطلب الأول: المظاهر الحضارية والعمرانية

مثّلت الدولة الطولونية مرحلة بارزة في تاريخ مصر الحضاري والعمراني، إذ لم يقتصر دورها على تأسيس سلطة سياسية ذات استقلال واسع، بل امتد إلى إحداث تحولات ملموسة في العمران، والإدارة المدنية، والحياة الثقافية، ومظاهر الرفاه الحضري. وقد ارتبط هذا التطور بقدرة الدولة على توظيف مواردها الاقتصادية في إنشاء مؤسسات عمرانية ودينية وإدارية جديدة، كان لها أثر واضح في تاريخ مصر الوسيط. ومن ثم فإن دراسة المظاهر الحضارية للدولة الطولونية تكشف عن كونها تجربة سياسية صاحبتها نهضة مدنية حقيقية، لا مجرد حكم عسكري عابر(شلبي، ١٩٨٨، ص١١٧)يُعد إنشاء مدينة القطائع أبرز إنجاز عمراني في العصر الطولوني، إذ أسسها أحمد بن طولون سنة ٢٥٦هـ/٨٧٠م تقريبًا لتكون مقرًا جديدًا للحكم إلى جانب الفسطاط والعسكر. ولم يكن تأسيس هذه المدينة مجرد توسع عمراني، بل كان تعبيرًا سياسيًا عن قيام مركز سلطة جديد مستقل عن التنظيمات السابقة. وقد ضمت القطائع قصور الحكم، والدواوين، والثكنات العسكرية، وأحياء سكنية خُصصت لفئات الجند والموظفين، إضافة إلى الأسواق والمرافق العامة. ويكشف هذا التخطيط عن رؤية عمرانية منظمة تستهدف إنشاء عاصمة إدارية متكاملة(حسن، ١٩٦٤، ص٢١٥)وقد اتسمت القطائع بطابع تنظيمي واضح، إذ وزعت أحياؤها بحسب الانتماء الوظيفي أو العرقي، على غرار بعض المدن الإسلامية التي قامت على الفصل الوظيفي بين السكان. وأسهم هذا التنظيم في تسهيل الإدارة وضبط الجند وربطهم بمركز السلطة. كما أن قرب المدينة من الفسطاط أتاح لها الاستفادة من النشاط التجاري والخبرة الحضرية القائمة، دون أن تنفصل عن المجال العمراني المصري الأوسع(اليعقوبي، ٢٠١٠، ص٧٨)ومن أهم الآثار الباقية من العصر الطولوني جامع أحمد بن طولون، الذي يُعد من أبرز المساجد الإسلامية في مصر والعالم الإسلامي. وقد بُني بين سنتي ٢٦٣–٢٦٥هـ/٨٧٦–٨٧٩م تقريبًا، وتميز باتساع مساحته، وتخطيطه المعماري الفريد، وصحنه المكشوف، وأروقته الواسعة، ومئذنته ذات الطابع المميز. ويُظهر الجامع تأثر العمارة الطولونية بالعناصر العباسية، ولا سيما عمارة سامراء، مع توظيف محلي يتلاءم مع البيئة المصرية(المقريزي، ١٩٩٨، ص٢٦٦).كما لم يكن الجامع مؤسسة دينية فحسب، بل أدى أدوارًا اجتماعية وثقافية وتعليمية، إذ كان مركزًا للصلاة والاجتماع والتعليم وتداول الأخبار. وقد مثّل بناء الجامع الكبير رمزًا لشرعية الدولة وهيبتها، لأن إقامة الجوامع الجامعة كانت من أبرز علامات السلطة في المدن الإسلامية. ولهذا ارتبط اسم أحمد بن طولون بهذا الصرح الذي بقي شاهدًا على طموحه السياسي والحضاري(شلبي، ١٩٨٨،

ص١١٨).وفي المجال العمراني، شهدت مصر الطولونية توسعًا في بناء القصور والدواوين والحدائق والبساتين، خاصة في عهد خمارويه بن أحمد بن طولون، الذي عُرف باهتمامه بالمظاهر الملكية والترف الحضري. وتورد المصادر أوصافًا لقصوره وبساتينه وما اشتملت عليه من زخارف ومرافق مائية. وعلى الرغم مما قد تتضمنه بعض الروايات من مبالغة، فإنها تدل على تطور الذوق العمراني وازدياد مظاهر الرفاه في البلاط الطولوني(المقدسي، ١٩٩١، ص٢١٩)كما اهتمت الدولة بالمرافق العامة المرتبطة بالحياة اليومية، مثل شق الطرق، وتنظيم الأسواق، وصيانة الجسور والترع، وهي أعمال ذات أثر مباشر في الاستقرار الحضري والاقتصادي. وقد ساعد انتظام الإدارة وقوة الموارد في تمويل هذه المنشآت، مما أسهم في تحسين البيئة المدنية داخل المدن المصرية الكبرى، ولا سيما الفسطاط والقطائع(البلوي، ٢٠٢٣.، ص١٦٣)أما من الناحية الثقافية، فقد شهد العصر الطولوني نشاطًا علميًا وأدبيًا نسبيًا، مستفيدًا من استقرار الحكم وتوفر الموارد. فقد جذبت مصر في هذه المرحلة عددًا من العلماء والفقهاء والكتّاب، كما استمرت حلقات العلم في المساجد الكبرى. وأسهم اتصال مصر بالمشرق، ولا سيما العراق والشام، في انتقال المؤثرات الفكرية والإدارية والفنية إليها. ومع أن الدولة الطولونية لم تبلغ في هذا المجال ما بلغته دول لاحقة، فإنها هيأت بيئة مواتية للحياة الثقافية(الكندي، ١٩٠٨، ص٣٣٩). ومن المظاهر الحضارية المهمة أيضًا العناية بالفنون التطبيقية والحرف، خاصة صناعة الخشب والجص والزخارف المعمارية. وقد ظهر ذلك في العناصر الزخرفية الباقية في جامع ابن طولون وبعض الآثار المنسوبة إلى العصر نفسه. وتكشف هذه الشواهد عن تفاعل بين الطراز العباسي والموروث المحلي، بما أفرز أسلوبًا فنيًا مميزًا في العمارة المصرية الإسلامية المبكرة(عبد التواب، ١٩٨٢، ص٩٠)ويلاحظ أن الازدهار الحضاري الطولوني ارتبط ارتباطًا وثيقًا بالاستقرار السياسي والوفرة الاقتصادية. فحين كانت الدولة قوية ومواردها منتظمة، نشط العمران وازدهرت المؤسسات المدنية. أما عندما بدأت الدولة تدخل طور الضعف في أواخر عهدها، تراجعت قدرتها على الاستمرار في هذا الإنفاق الحضاري، وبدأت بعض منشآتها تتعرض للإهمال أو الاندماج في البنية العمرانية اللاحقة(مسكويه، ٢٠٠٠، ص١٤٩).

المطلب الثاني: عوامل ضعف وسقوط الدولة

شهدت الدولة الطولونية في أواخر القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي مرحلة من التراجع التدريجي انتهت بسقوطها سنة ٢٩٢هـ/٩٠٥م وعودة مصر إلى السلطة العباسية المباشرة. ولم يكن هذا السقوط نتيجة عامل واحد، بل جاء حصيلة تفاعل معقد بين عوامل سياسية وعسكرية واقتصادية وإدارية، تراكمت بعد وفاة مؤسس الدولة أحمد بن طولون، ثم تفاقمت عقب مقتل ابنه خمارويه. ويكشف هذا المسار أن الدول التي تقوم على شخصية قوية دون ترسيخ مؤسسات مستقرة تكون أكثر عرضة للاهتزاز عند انتقال السلطة(الطبري، ١٩٦٧، ص٥١)كان انتقال الحكم بعد وفاة أحمد بن طولون سنة ٢٧٠هـ/٨٨٤م أول اختبار حقيقي لقدرة الدولة على الاستمرار. فعلى الرغم من نجاح خمارويه في تثبيت سلطته، فإن نظام الوراثة لم يكن قد ترسخ بصورة واضحة داخل الدولة، كما لم توجد قواعد ثابتة لتنظيم انتقال الحكم بين أفراد الأسرة. وقد أدى ذلك لاحقًا إلى صراعات داخل البيت الطولوني، ولا سيما بعد وفاة خمارويه، حين تعاقب على الحكم عدد من الأمراء في مدد قصيرة، مثل جيش وهارون وشيبان، وهو ما أضعف هيبة السلطة المركزية وأفقدها الاستقرار السياسي(عنان، ١٩٧٩، ص١٢٥–١٢٦)ومن أبرز عوامل الضعف تضخم نفوذ القادة العسكريين والجند داخل الدولة. فقد كان الجيش أساس القوة الطولونية منذ نشأتها، لكنه تحول تدريجيًا إلى عنصر ضغط على السلطة، خاصة بعد ضعف الحكام المتأخرين. وأصبح القادة يتدخلون في تعيين الأمراء وعزلهم، كما دخلوا في تنافس على الموارد والمناصب. وعندما يغيب التوازن بين السلطة السياسية والمؤسسة العسكرية، تصبح الدولة عرضة للانقسام الداخلي، وهو ما ظهر بوضوح في السنوات الأخيرة من الحكم الطولوني(الطبري، ١٩٦٧، ص٥٢)كما لعب العامل الاقتصادي دورًا حاسمًا في تراجع الدولة. فقد ترك أحمد بن طولون خزينة قوية نسبيًا، غير أن عهد خمارويه شهد إنفاقًا واسعًا على الأعطيات العسكرية، والمظاهر الملكية، والقصور، والهبات السياسية. وعلى الرغم من استمرار قوة الاقتصاد المصري، فإن النفقات تجاوزت في مراحل معينة قدرة الموارد على التعويض، مما أدى إلى تراجع الاحتياطي المالي للدولة. ومع ضعف الإدارة بعد ذلك، أصبحت السلطة عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها تجاه الجيش والموظفين(ابن تغري بردي، د.ت، ص٣٩). وكانت الأزمة المالية ذات أثر مباشر في المؤسسة العسكرية؛ إذ إن الجند الذين ارتبط ولاؤهم بالعطاء المنتظم سرعان ما يميلون إلى التمرد أو الانقسام عند تأخر الرواتب. وتشير المصادر إلى اضطرابات داخلية صاحبت أواخر الدولة، ارتبط بعضها بمطالب الجند وصراع القادة على النفوذ. وبذلك تحولت المؤسسة التي كانت أداة القوة الأولى إلى أحد أسباب الانهيار(ابن الأثير، ١٩٩٧، ص٢١٧)ومن العوامل المهمة أيضًا ضعف الإدارة المركزية وتراجع كفاءة الجهاز البيروقراطي. فقد اعتمدت الدولة الطولونية في عهدها الأول على تنظيم إداري فعّال، يقوم على ضبط الدواوين والإشراف المباشر على الخراج. غير أن اضطراب الحكم في المراحل الأخيرة أضعف الرقابة على الموظفين، وفتح المجال أمام الفساد والتنافس الشخصي، كما تراجعت قدرة السلطة على متابعة الأقاليم وضبط الجباية، الأمر الذي انعكس سلبًا على موارد الدولة وهيبتها(الكندي، ١٩٠٨، ص٣٥٦).

أما العامل الخارجي، فتمثل في استعادة الخلافة العباسية شيئًا من قوتها في عهد المعتضد بالله ثم المكتفي بالله. فقد تمكنت بغداد في تلك المرحلة من إعادة تنظيم الجيش وتحسين أوضاعها السياسية مقارنة بما كانت عليه عند نشأة الدولة الطولونية. ومع ضعف البيت الطولوني، رأت الخلافة أن الفرصة أصبحت سانحة لإنهاء استقلال مصر والشام، خاصة أن الدولة الطولونية لم تعد تملك القيادة القوية ولا الموارد الكافية للمواجهة(الطبري، ١٩٦٧، ص١٠٥)وقد بدأت السيطرة الطولونية تتراجع أولًا في بلاد الشام، حيث استطاعت القوات العباسية استعادة عدد من المدن والمواقع الاستراتيجية. وكان فقدان الشام ضربة كبيرة للدولة، لأنه حرمها من عمقها العسكري والسياسي، وفتح الطريق أمام التحرك العباسي نحو مصر. كما أن الشام كانت تمثل خط الدفاع الأول عن مصر من جهة الشرق، ولذلك فإن خسارتها عجّلت بمرحلة السقوط النهائي(ابن الأثير، ١٩٩٧، ص٢١٨). وفي سنة ٢٩٢هـ/٩٠٥م دخلت القوات العباسية مصر بقيادة محمد بن سليمان الكاتب، وتمكنت من إنهاء الحكم الطولوني رسميًا بعد مقاومة محدودة نسبيًا. وقد قُبض على آخر أمرائها شيبان بن أحمد بن طولون، وزالت بذلك أول دولة محلية مستقلة نسبيًا قامت في مصر الإسلامية بعد الفتح. ويُظهر سهولة السقوط النسبي مدى ما وصلت إليه الدولة من ضعف داخلي قبل وصول القوات العباسية(حسن، ١٩٦٤، ص٢٤٢).

الخاتمة

مثّلت الدولة الطولونية مرحلة مهمة في تاريخ مصر الإسلامي، إذ كانت أول تجربة ناجحة لقيام حكم محلي مستقل نسبيًا عن الخلافة العباسية. وقد استطاع أحمد بن طولون بناء دولة قوية اعتمادًا على التنظيم الإداري والجيش والموارد الاقتصادية لمصر. كما شهدت البلاد في عهدهم نشاطًا اقتصاديًا واضحًا وازدهارًا عمرانيًا تمثل في مدينة القطائع وجامع ابن طولون. وبلغت الدولة أوج قوتها في عهد خمارويه، ثم بدأت عوامل الضعف تظهر بسبب الصراعات الداخلية وتزايد النفقات المالية. وأسهم ضعف الحكام المتأخرين وتنامي نفوذ القادة العسكريين في تراجع الدولة. وانتهى الحكم الطولوني سنة ٢٩٢هـ/٩٠٥م بعودة مصر إلى السيطرة العباسية. وتبقى التجربة الطولونية محطة بارزة مهّدت لظهور دول مستقلة لاحقة في مصر.

قائمة المصادر والمراجع

١. إبراهيم حسن، إبراهيم حسن (ت ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨م). تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي. ط١٤. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٤ .

٢. أحمد بن إسحاق بن جعفر، اليعقوبي (ت ٢٩٢هـ / ٩٠٥م). تاريخ اليعقوبي. بيروت: دار صادر، ٢٠١٠ .

٣. أحمد بن علي، تقي الدين، المقريزي (ت ٨٤٥هـ / ١٤٤٢م). المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨ .

٤. أحمد بن محمد بن يعقوب، مسكويه (ت ٤٢١هـ / ١٠٣٠م). تجارب الأمم وتعاقب الهمم. طهران: مطبعة سروش، ٢٠٠٠ .

٥. أحمد بن محمد، شمس الدين، ابن خلكان (ت ٦٨١هـ / ١٢٨٢م). وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. بيروت: دار صادر، ١٩٧١ .

٦. أحمد شلبي. التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية. ط٧. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٨ .

٧. إسماعيل بن عمر، عماد الدين، ابن كثير (ت ٧٧٤هـ / ١٣٧٣م). البداية والنهاية. بيروت: دار الفكر، [د.ت] .

٨. جرجي زيدان. تاريخ التمدن الإسلامي. ط١. القاهرة: دار الهلال، [د.ت] .

٩. رمضان عبد التواب. "جامع أحمد بن طولون وأثره في العمارة الإسلامية". مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة. مج٤٢، ع٣ .(1982)

١٠. السيد عبد العزيز سالم. "النشاط الصناعي والتجاري في مصر في العصر الطولوني". مجلة كلية الآداب. مج٣٢، ع١ .(1985)

١١. سيدة إسماعيل كاشف. مصر في عصر الولاة من الفتح العربي إلى قيام الدولة الطولونية. القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٨٨ .

١٢. عبد الله بن محمد، أبو محمد المديني، البلوي. سيرة أحمد بن طولون. تحقيق: محمد كرد علي. القاهرة: مؤسسة هنداوي، ٢٠٢٣ .

١٣. علي بن الحسين، أبو الحسن، المسعودي. مروج الذهب ومعادن الجوهر. تحقيق: كمال حسن مرعي. [د.م]: [د.ن]، ٢٠١٢ .

١٤. علي بن محمد، عز الدين، ابن الأثير (ت ٦٣٠هـ / ١٢٣٣م). الكامل في التاريخ. تحقيق عمر عبد السلام تدمري. ط١. ١٩٩٧ .

١٥. محمد أحمد زبيدة. العلاقات بين الشام ومصر في العهد الطولوني والأخشيدي. دمشق: دار حسان، ١٩٨٩ .

١٦. محمد بن أحمد، البشاري، المقدسي (ت ٣٨١هـ / ٩٩١م). أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم. بيروت: دار صادر، ١٩٩١ .

١٧.محمد بن أحمد، شمس الدين، الذهبي (ت ٧٤٨هـ / ١٣٤٨م). تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام. تحقيق بشار عواد معروف. ط١. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٣ .

١٨.محمد بن جرير، الطبري (ت ٣١٠هـ / ٩٢٣م). تاريخ الرسل والملوك. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. ط٢. القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٧ .

١٩.محمد بن يوسف، الكندي (ت ٣٥٠هـ / ٩٦١م). كتاب الولاة وكتاب القضاة. قيق: رُوفون جست (Rhuvon Guest). بيروت: مطبعة الآباء اليسوعيين، ١٩٠٨.

٢٠.محمد عبد الله عنان،. دولة الإسلام في الأندلس والمشرق. ط٢. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٧٩ .

٢١.ياقوت بن عبد الله، شهاب الدين، الحموي. معجم البلدان. بيروت: دار صادر، ١٩٩٥.

٢٢.يوسف بن تغري بردي، جمال الدين أبو المحاسن. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة. القاهرة: وزارة الثقافة والإرشاد القومي [د.ت].

Sources and References

1. Ibrahim, Hasan Ibrahim (d. 1388 AH / 1968 CE). *The Political, Religious, Cultural, and Social History of Islam*. 14th ed. Cairo: Maktabat al-Nahda al-Misriyya, 1964.
2. Ahmad ibn Ishaq ibn Ja‘far, al-Ya‘qubi (d. 292 AH / 905 CE). *Tarikh al-Ya‘qubi*. Beirut: Dar Sadir, 2010.
3. Ahmad ibn ‘Ali, Taqi al-Din, al-Maqrizi (d. 845 AH / 1442 CE). *Al-Mawa‘iz wa al-I‘tibar bi Dhikr al-Khitat wa al-Athar*. 1st ed. Beirut: Dar al-Kutub al-‘Ilmiyya, 1998.
4. Ahmad ibn Muhammad ibn Ya‘qub, Miskawayh (d. 421 AH / 1030 CE). *Tajarib al-Umam wa Ta‘aqib al-Himam*. Tehran: Matba‘at Surush, 2000.
5. Ahmad ibn Muhammad, Shams al-Din, Ibn Khallikan (d. 681 AH / 1282 CE). *Wafayat al-A‘yan wa Anba’ Abna’ al-Zaman*. Beirut: Dar Sadir, 1971.
6. Ahmad Shalabi. *Islamic History and Islamic Civilization*. 7th ed. Cairo: Maktabat al-Nahda al-Misriyya, 1988.
7. Isma‘il ibn ‘Umar, ‘Imad al-Din, Ibn Kathir (d. 774 AH / 1373 CE). *Al-Bidaya wa al-Nihaya*. Beirut: Dar al-Fikr, n.d.
8. Jurji Zaydan. *The History of Islamic Civilization*. Cairo: Dar al-Hilal, n.d.
9. Ramadan ‘Abd al-Tawwab. “The Mosque of Ahmad ibn Tulun and Its Impact on Islamic Architecture.” *Journal of the Faculty of Arts, Cairo University*, vol. 42, no. 3 (1982).
10. al-Sayyid ‘Abd al-‘Aziz Salim. “Industrial and Commercial Activity in Egypt during the Tulunid Period.” *Journal of the Faculty of Arts, Alexandria University*, vol. 32, no. 1 (1985).
11. Sayyida Isma‘il Kashif. *Egypt in the Era of Governors from the Arab Conquest to the Rise of the Tulunid State*. Cairo: Egyptian General Book Authority, 1988.
12. ‘Abd Allah ibn Muhammad, Abu Muhammad al-Madini, al-Balawi. *Sirat Ahmad ibn Tulun*. Edited by Muhammad Kurd ‘Ali. Cairo: Hindawi Foundation, 2023.
13. ‘Ali ibn al-Husayn, Abu al-Hasan, al-Mas‘udi (d. 346 AH / 957 CE). *Muruj al-Dhahab wa Ma‘adin al-Jawhar*. Edited by Kamal Hasan Mar‘i. n.p.: n.p., 2012.
14. ‘Ali ibn Muhammad, ‘Izz al-Din, Ibn al-Athir (d. 630 AH / 1233 CE). *Al-Kamil fi al-Tarikh*. Edited by ‘Umar ‘Abd al-Salam Tadmuri. 1st ed. Beirut: Dar al-Kitab al-‘Arabi, 1997.
15. Muhammad Ahmad Zubayda. *Relations between al-Sham and Egypt during the Tulunid and Ikhshidid Periods*. Damascus: Dar Hassan, 1989.
16. Muhammad ibn Ahmad, al-Bashshari, al-Muqaddasi (d. 381 AH / 991 CE). *Ahsan al-Taqasim fi Ma‘rifat al-Aqalim*. Beirut: Dar Sadir, 1991.
17. Muhammad ibn Ahmad, Shams al-Din, al-Dhahabi (d. 748 AH / 1348 CE). *Tarikh al-Islam wa Wafayat al-Mashahir wa al-A‘lam*. Edited by Bashar ‘Awwad Ma‘ruf. 1st ed. Beirut: Dar al-Gharb al-Islami, 2003.
18. Muhammad ibn Jarir, al-Tabari (d. 310 AH / 923 CE). *Tarikh al-Rusul wa al-Muluk*. Edited by Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim. 2nd ed. Cairo: Dar al-Ma‘arif, 1967.
19. Muhammad ibn Yusuf, al-Kindi (d. 350 AH / 961 CE). *Kitab al-Wulat wa Kitab al-Qudat*. Edited by Rhuvon Guest. Beirut: Jesuit Press, 1908.
20. Muhammad ‘Abd Allah ‘Anan. *The State of Islam in al-Andalus and the Mashriq*. 2nd ed. Cairo: Maktabat al-Khanji, 1979.
21. Yaqut ibn ‘Abd Allah, Shihab al-Din, al-Hamawi (d. 626 AH / 1229 CE). *Mu‘jam al-Buldan*. Beirut: Dar Sadir, 1995.
22. Yusuf ibn Taghri Bardi, Jamal al-Din Abu al-Mahasin (d. 874 AH / 1470 CE). *Al-Nujum al-Zahira fi Muluk*